بيروت في ../../2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

<u>الموضوع:</u> العدد الحقيقي للنازحين السوريين في لبنان والمنهجية المعتمدة لدى الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حيث إنّه وفقاً لوثيقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنونة «العودة الميسّرة للاجئين السوريين – لبنان، حزيران 2026»، تفيد المفوضية بأن 655,732 سورياً من المعروفين لديها تأكّدت عودتهم أو يُفترض أنهم عادوا إلى سوريا منذ 1 كانون الثاني 2025، ومن ثم جرى تعطيل قيودهم في قاعدة بياناتها. إلا أن 78,128 شخصاً فقط — أي 12 في المئة من المجموع — تلقّوا دعماً مباشراً من المفوضية عبر برامج العودة المنظّمة، فيما صُنّفت حالات 577,604 أشخاص ضمن العودة التلقائية.

وحيث إنّ الوثيقة نفسها تكشف أيضاً أن أرقام المغادرة التلقائية تعكس تاريخ تعطيل قيود الأفراد في قاعدة بيانات المفوضية، لا التاريخ الفعلي لمغادرتهم لبنان.

وحيث إنّ الأخطر هو أنّ المفوضية تقرّ بأنه، من بين مئات آلاف السوريين الذين سجّلت السلطات اللبنانية والسورية عبورهم من لبنان إلى سوريا خلال فترة الإبلاغ الأخيرة، لم يتم التحقق سوى من 29,054 فرداً بوصفهم أشخاصاً معروفين لدى المفوضية، فيما استمرت أعمال التحقق الإضافي ومقاطعة البيانات من مصادر متعددة.

وحيث إنّ عبور الحدود لا يشكّل بالضرورة عودة دائمة، إذ قد يكون زيارة مؤقتة، أو حركة موسمية، أو سفراً إلى وجهة أخرى، أو حركة دائرية يعقبها دخول مجدد إلى لبنان، كما تقرّ المفوضية نفسها بأن العابرين للحدود يشملون لاجئين، وسوريين مقيمين بموجب تأشيرات أو ترتيبات كفالة، وأفراداً عائدين من زيارات مؤقتة.

وحيث إنّه، مع ذلك، تستمر المفوضية ووزارة الشؤون الاجتماعية في الإعلان علناً عن بقاء نحو 1.12 مليون نازح سوري على الأراضي اللبنانية، وكأن هذا الرقم يشكّل إحصاءً وطنياً شاملاً ومدققاً، في حين يختلف هذا الرقم جذرياً عن تقديرات منسوبة إلى مؤسسات إحصائية لبنانية، من بينها «ستاتيستيكس ليبانون(Statistics Lebanon) «، تفيد بأن العدد الفعلي للسوريين في لبنان قد يبلغ نحو 1.97 مليون شخص، وبحسب التقارير، لا يحمل نحو 75 في المئة منهم إقامات قانونية صالحة.

وحيث إنّه لا يمكن التعامل مع الفارق الظاهر، البالغ نحو 850,000 شخص، على أنه تفاوت إحصائي طفيف، لما يتركه من آثار مباشرة على أمن لبنان وتركيبته الديموغرافية وسوق العمل والبنى التحتية والخدمات العامة والمدارس والمستشفيات واستهلاك الكهرباء والمياه والمفاوضات الدولية والتمويل الإنساني وأي سياسة وطنية موثوقة للعودة.

وحيث إنّ فجوة إحصائية بهذا الحجم قد تحجب دخول أو وجود مقاتلين مدرّبين، أو أعضاء سابقين في الأجهزة العسكرية والاستخباراتية السورية، أو منتسبين إلى جماعات مسلحة، أو مسهّلين لوجستيين، أو جهات تجنيد، أو ناقلي أسلحة، أو خلايا منظّمة قادرة على استغلال تجمعات النازحين والتجمعات السكنية غير الرسمية، كما تحول دون تمكّن الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية من إجراء تقويمات موثوقة للتهديدات، ومراقبة المناطق الحدودية الحساسة، والتمييز بين المدنيين والأشخاص ذوي الخلفيات العسكرية، ورصد التجمعات غير الاعتيادية قرب المواقع الاستراتيجية، والاستعداد لاحتمالات التسلل أو التخريب أو التعبئة الطائفية أو فتح جبهة داخلية مرتبطة بالنزاع السوري.

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما هي الأسس والمعايير التي استندت إليها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية في احتساب أعداد السوريين الذين عادوا إلى سوريا وأعداد المقيمين حالياً في لبنان، وما مدى دقة هذه الأرقام بعد التحقق الفعلي منها ومطابقتها مع سجلات الدولة اللبنانية؟
2. ما هو العدد الفعلي للسوريين الموجودين حالياً في لبنان، مع بيان عدد المسجلين وغير المسجلين، وحاملي الإقامات القانونية وغير القانونية، والوافدين بعد كانون الأول 2024، وأسباب التفاوت الكبير بين أرقام المفوضية والتقديرات الصادرة عن المؤسسات اللبنانية؟
3. ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الفجوة الإحصائية بين مختلف التقديرات، ولضمان عدم انعكاسها سلباً على الأمن الوطني وإدارة الحدود وسياسات العودة والخدمات العامة والتخطيط الوطني؟